

# الازمة الاقتصادية العالمية

الرفيق محمد على حسن \*

منذ انفجار الازمة الاقتصادية العالمية في أيلول الفائت لم يعد من الممكن مناقشة الأوضاع السياسية في العالم وتحليلها بمعزل عن هذه الازمة وتأثيراتها وضغوطها ونتائجها وهذا أمر طبيعي للسببين التاليين:

1- لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الازمة ومصدرها الرئيسي وتمثل أقوى قوة اقتصادية وعسكرية في العالم.

2- لأن العولة تفرض تشبك اقتصادات الدول وتداخلها وبالتالي لايمكن الجزم بأي منحى ستتخذه علاجات هذه الازمة التي لاتزال في بداياتها ولكن الذي يمكن تأكيده هو أن القدرة السياسية الامريكية على قيادة العالم قد أصبحت أضعف من ذي قبل وهذه فرصة جديدة للشعوب لانتزاع حقوقها ولتكوين جبهة عالمية من الدول النامية ومن شعوب العالم والدول الاخرى من أجل بناء نظام عالمي

بعد انفجار الازمة الاقتصادية العالمية للنظام الرأسمالي بشكله اليمبريالي المعولم، يعود للفكر الماركسي ألقه بعد تعثره اثر انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، حيث عاد ليؤكد صحة تحليله لتناقضات الراسمالية وأسباب أزمتها وصحة اضافات لينين في كتابه " الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية " حيث قال في كتابه (ان تطور الرأسمالية قد بلغ حداً تقوض معه الانتاج البضاعي وغدت الأرباح الرئيسية من نصيب عباقرة التلاعبات للالية) وليس هناك أدق من هذا التحليل الذي قيل منذ قرابة المئة عام ليعبر عن جوهر الأزمة الحالية للنظام الرأسمالي العالمي. فالحياة في تطور مستمر وجوهر الماركسية هو قوانين التطور الجدلي التي تسمح بتتبع الواقع الموضوعي واستخلاص قوانينه الجديدة واستنتاج أنجع الطرق للتأثير فيه بما يخدم القضية الاشتراكية ومستقبل البشرية.

ايها الرفاق الأعزاء :

ان هذه للصارف والشركات تعتمد بشكل أساسي في تأمين أموالها على استغلال الجماهير الكادحة وتقليص المكتسبات الشعبية ونهب البلدان النامية وذلك بالزامها على الانفتاح والاخذ بالليبرالية الجديدة في ادارة اقتصادها وعلاقتها الخارجية وتهجير السيولة النقدية من قطاعات الانتاج المادي والتنمية الى قطاعات للال والصارف.

وما يعزز الشك بأن جزءاً هاماً مما يعانيه العالم اليوم من تداعيات الأزمة يرجع الى خيار سياسي مبني على مصالح عليا للظغمة المالية الأمريكية واعتماد هذه الطغمة لخطة عدائية استغلالية مفادها أن على البلدان كلها أن تتحمل الخسارة بالوصول الى القانون العام للرأسمالية بأن يصبح الغني أغنى والفقير أفقر.

وهي تفعل ذلك وستكرره كلما تعرضت للأزمات لاحقاً مادام البديل الحقيقي عن النظام الرأسمالي لم ينشأ ولم تتعزز الجماهير الكادحة وتضع البرامج التي تحقق مصالحها البرامج التي تمهد للاشراكية نظاماً اجتماعياً انسانياً عادلاً.

فمن وجهة نظرنا، بالنسبة للبلدان النامية ومنها بلدنا هو التغيير الجذري في العلاقات الدولية وفي النظام الاقتصادي الدولي وفي الليبرالية الجديدة وفي كل ما تتعرض له من تهميش واستغلال وبوضع سلوك وقواعد لتحرك الرساميل وشاعة الديمقراطية في المؤسسات الدولية وبوضع حد للحروب والاملاءات الجائرة وضمن سيادة

اقتصادي جديد وانقاذ البشرية من شرور الليبرالية الرأسمالية الجديدة.

وفي الوقت نفسه نقول ان الانارة الأمريكية الجديدة ستلجأ تحت وطاة أزمته الاقتصادية الحادة الى اتباع سياسات جديدة مختلفة تحقق للامبريالية الأهداف نفسها التي كانت تهدف اليها في عهد بوش ولكن بطرق جديدة أكثر خبثاً ودهاء ومنها ما يتبع في السياسة الحوارية الجديدة مع الصين وروسيا وبعلان استراتيجية جديدة تجاه العراق وأفغانستان والحوار مع ايران وسوريا وبداء اهتمام أكبر بالقضية الفلسطينية ولكن دون تغيير المضمون.

اعلامياً كان الكذب والنفاق هو العنوان في الحديث عن الازمة الاقتصادية ومنعكساتها على الاقتصاديات العالمية وعلى اقتصاد كل بلد حلى حلة، وبعد أن تفاقمت يقولون أن عام 2009 هو أسوأ مراحل الازمة وأنها ستنتهي بحلول عام 2010 ولكن لا عام 2010 ولا عام 2011 سيحلان الموضوع.

ونحن في الحزب الشيوعي السوري نتابع هذه الازمة بكل أبعادها وآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونتعقب بكل حرص ما قد يصيب بلادنا وشعبنا منها وهذا ما نعالجه في اعلامنا وأدبياتنا.

لقد بات واضحاً أن هذه الازمة لاتشبه أية أزمة دورية تصيب الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته انما هي ذات طابع بنيوي عضوي أصابت القلب من النظام لا أطرافه أي أمريكا والبلدان المتطورة وفي الصميم بالنسبة للرأسمالية الحديثة وهو قطاع المال والصارف ولا أحد يقدر الشكل الذي سيؤول اليه هذا النظام عندئذ.

## الازمات الرأسمالية المتكررة تكبد البلدان الناشئة خسائر كبيرة، فالفارق كبير بين من يخسر من خبزه ومن يخسر من ماله

الشعوب على ثروتها وحريتها في اختيار طريق تطورها.

ان الازمات الرأسمالية المتكررة تكبد البلدان الناشئة خسائر كبيرة، فالفارق كبير بين من يخسر من خبزه ومن يخسر من ماله.

نحن في سوريا بوندنا أن نؤكد أن في بلادنا من المقومات ما يساعد في تقليص أي أذى محتمل لاقتصادنا من أهمها السياسة الوطنية التي تنتهجها البلاد في مواجهة الهيمنة الامبريالية والصهيونية في المنطقة وكذلك الممانعة النشطة التي مارستها ولاتزال القوى الوطنية والتقدمية وحزبنا الشيوعي السوري في طليعتها وكذلك النقابات العمالية والفلاحية وعدد كبير من الاقتصاديين التقدميين والوطنيين وغيرها من فئات الشعب وبضمن ذلك صغار الكسبة الصناعيين لاتزال تبدي الممانعة التي لم تمنع ولكنها حالت دون استفحال غزو الليبرالية وتحقيق سيطرتها الكاملة.

ونحن الشيوعيين اذ نؤكد على عجز الليبرالية الجديدة عن تحقيق أي من الأهداف الانمائية التي قيل أنها ستحققها، نؤكد أيضا على ضرورة دعم الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التعددية الاقتصادية واستنهاض الادارات المحلية والنقابات والمنظمات الشعبية والاحذ بالمقترحات والاراء التي تبديها سواء لاصلاح الاقتصاد أو لتحسين الوضع المعاشي، وهذا يعتبر مهمة وطنية قصوى تتطلب من المعالجات ما هو سياسي قبل أن يكون من شؤون الاقتصاد والمال.

وشكرا لكم

\*عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري /  
يوسف فيصل